

4 April 2003
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سالاندر (السويد)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
.room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد كوتشينسكي (أوكرانيا): قال إن خطر انتشار الأسلحة النووية هو واحد من أكثر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا، وإن الجهود الرامية إلى التصدي لهذا الخطر لا بد وأن تستند إلى تعاون دولي واسع وبناء. وقال إن وفد بلده ينتظر من الدورة الحالية للجنة التحضيرية أن تعطي دفعة لعملية منع انتشار الأسلحة النووية. وأشار إلى أن الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال يجب أن تتركز في المقام الأول على الحفاظ على استمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدعامة المحورية للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. فتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة يظل من الأولويات الملحة للمجتمع العالمي. وأشار إلى أن أوكرانيا صدقت عام ٢٠٠٠ على معاهدة حظر التجارب النووية، وهي عنصر رئيسي آخر في النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. غير أنها تشعر بقلق بالغ من أن احتمالات دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ أصبحت أقل من أي وقت مضى. وأوضح، في هذا الصدد، أن تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدة قبل غيرها من الدول إنما يعزز مكانة تلك المعاهدة. وأشار إلى الأهمية التي يعلقها وفد بلده على الالتزام بالحظر العالمي المفروض على التجارب النووية، وناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر التزاماتها في ذلك المجال بدرجة أكبر. وعلاوة على ذلك، وحيث أن إبرام معاهدة خفض المواد الانشطارية سيسهل بدرجة كبيرة من منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، فلا بد من بذل كل الجهود للتغلب على الخلافات فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وإفساح الطريق أمام استئناف المفاوضات بشأن تلك المسألة.

٢ - ومضى يقول إن الحوار الثنائي المستمر بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يشكل العمود الفقري لعملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، قال إن أوكرانيا أوفت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بالتزاماتها بموجب معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، عندما أزلت آخر صومعة للقذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز SS-24. وأضاف أن تلك الحقيقة تبين بوضوح الجهود التي تبذلها حكومته في ميدان نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. واستطرد يقول إن أوكرانيا تعتبر الضوابط التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا حيويا في النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد وقعت أوكرانيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٠، بروتوكولا إضافيا لاتفاق الضمانات المعقود بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ضوء التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المرتبطة بها، فإن من الأهمية القصوى تعزيز كل من المبادئ التوجيهية الدولية وأحكام التشريعات الوطنية في ميدان ضوابط التصدير والحماية المادية للمواد النووية.

٣ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أعرب عن اعتقاده أن الضمانات الأمنية السلبية الموثوق بها، في شكل صك دولي ملزم قانونا، من شأنها أن تعزز بدرجة كبيرة من نظام منع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تلتزم التزاما صارما بتعهداتها في هذا الصدد، وبخاصة في سياق النتائج التي أسفر عنها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها ومؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة.

- ٤ - السيد لي هواي ترونغ (فيت نام): قال إن وفد بلده ينضم بصورة كاملة إلى البيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وأشار إلى أن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة قد أكدت مجدداً أن تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية يتطلب حالة من الاستقرار الدولي، ولا يمكن أن يفصل عن منع نشوب الحرب النووية ونزع السلاح النووي. غير أنه قال إن العامين الماضيين شهدا عدداً من الأحداث التي تركت أثراً سلبياً على أهداف ذلك المؤتمر. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أثارت قلقاً متزايداً بشأن احتمالات حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. كما أن التهديدات باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً قد أدت إلى زيادة التوترات واندلاع الصراعات الدموية في عدد من المناطق. ووصف إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأنه يتعارض مع مبدأ عدم الرجوع عن اتفاقات نزع السلاح النووي، مما يترك فراغاً يمكن أن يؤدي إلى تجدد سباق للتسلح يشمل الفضاء الخارجي. وقال إن استعراض الوضع النووي من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية يمثل انحرافاً عن التأكيدات الأمنية المعلنة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٥ - واستطرد يقول إن جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، لا بد وأن تؤكد مجدداً التزامها القاطع بالمعاهدة، وأن تفي بالتزاماتها بموجبها. وأضاف أنه في ضوء التطورات الأخيرة، أصبح من الملح إيجاد تدابير فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي. وقال إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يلعب دوراً لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة.
- ٦ - ومضى يقول إن حكومته تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإلها انضمت إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٥. وحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التصديق على بروتوكول المعاهدة في أقرب وقت ممكن. بما يسهم في تعزيز السلام والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا وفي العالم.
- ٧ - واحتتم كلمته بقوله إن وفد بلده يرى أن اتفاق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض ترساناتها النووية هو أمر مشجع، وإن كان لا يبديد المخاوف الأعظم فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي. وقال إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية لا بد وأن تخرج بحلول ملموسة من أجل تنفيذ المعاهدة تنفيذاً تاماً.
- ٨ - السيد أكونا (شيلي): قال إن وفد بلده ينضم إلى البيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وإلى البيان الذي ألقته مصر بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. وقال إنه في ظل الظروف الراهنة التي يواجهها النظام الدولي لترع السلاح النووي، يتسم اجتماع اللجنة التحضيرية بأهمية خاصة لأنه يوفر ساحة لتبادل الآراء والمعلومات فيما بين الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي الأطراف في المعاهدة. وأعرب عن أمل وفد بلده في إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المعلنة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، وذلك قبل انعقاد مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة. وأشار إلى أن شيلي قد جعلت من منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي أولوية لها، وأنها تؤيد أي مبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف لتحقيق ذلك الهدف.
- ٩ - واستطرد يقول إن أحد العناصر الأساسية في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية إنما يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع الدول الحائزة

١٢ - وأضاف أن وفد بلده يوافق على أن تكون الدورة الحالية للجنة التحضيرية ساحة لإجراء مناقشة شاملة تسفر عن وثيقة تعكس الآراء المعلنة بصورة متوازنة، وتوفر مبادئ توجيهية لعمل مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة.

١٣ - وأشار إلى أنه من الأهمية أن يتذكر الجميع أن المعاهدة ليست غاية في حد ذاتها، بل أنها مجرد نقطة انطلاق لإجراء مفاوضات واتخاذ تدابير لتيسير إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي. وقال إنه في حين أوفت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بعدم تطوير مثل هذه الأسلحة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتحرك قدما في اتجاه القضاء على هذه الأسلحة بصورة لا رجعة فيها. ولذلك، فإن شيلي لا تؤيد وجود نظام دولي يقوم على امتلاك مجموعة محددة من الدول للأسلحة النووية في حين يُحظر ذلك على الأغلبية العظمى من الدول. ولذلك، فلا بد من تنفيذ قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بالإضافة إلى دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ فضلا عن الاتفاق على معاهدة خفض المواد الانشطارية. كذلك، لابد من تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٤ - واحتتم كلمته بقوله إن وفد بلده يأمل أن يتمخض الاجتماع عن تجديد روح الثقة في سلامة وفعالية الآليات التي أنشأتها المعاهدة في سياق من الشفافية والعالية.

١٥ - السيد جنكيتز (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إنه مما يشهد على قيمة المعاهدة ومرونتها أنها ما زالت ضرورية وهامة بنفس القدر الذي كانت عليه عندما دخلت حيز النفاذ، وأنها لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية. وأشار إلى أن نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وهما قلب

للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء على الوفاء بالتزاماتها. فاستمرار غياب الثقة سيؤدي إلى تآكل مصداقية النظام الذي أنشأته المعاهدة، بل وانهاره، وهو أمر لا يمكن القبول به بعد الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن. ومضى يقول إن التهديدات الجديدة التي كشفت عنها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تتطلب بذل جهود مشتركة مقترنة بالنية الحسنة وبالثقة في الهدف المشترك المتمثل في استئصال شأفة الإرهاب، وبخاصة الإرهاب النووي. كما أشار إلى أن أحد المخاطر الحالية الأخرى يتمثل في إمكانية انتشار القذائف التسيارية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يعطي قيمة كبيرة لعمل فريق الخبراء المعني بالقذائف الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة.

١٠ - وأضاف أن اللجنة التحضيرية يجب أن تقوم، في دورتها الحالية، باستعراض نظري للخطوات الـ ١٣ التي أقرها مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة من أجل نزع السلاح النووي تماما، وتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ تلك الخطوات. وقال إن إنشاء منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، الذي جاء نتيجة للتصديق على معاهدة تلاتيلولكو، يمكن أن يكون قدوة تستلهمها بقية مناطق العالم. وأضاف أن الهدف المباشر لإنشاء هذه المناطق هو تعزيز الأمن الإقليمي، غير أن هدفها النهائي هو نزع السلاح العام والكامل. ولذلك، سيكون من المفيد تماما عقد مؤتمر دولي للدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١١ - واستطرد يقول إن وفد بلده قد أعرب بالفعل في عدد من المحافل الدولية عن قلقه إزاء النقل المأمون للمواد المشعة، نظرا للكوارث التي يمكن أن تترتب عن وقوع حادث بالنسبة للبيئة البحرية وللدول الساحلية. وأضاف أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لسد الثغرات الموجودة في النظام القانوني الدولي في مجال التدابير الأمنية اللازمة لهذا النوع من النقل.

١٨ - ومضى يقول إنه خلال العقد المنصرم، كان امتثال اثنين من أطراف المعاهدة، هما العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، موضع شك. فرفض النظام العراقي الوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح ورصده قد أدى إلى قلق حقيقي من أنه يسعى، في غيبة التفتيش الدولي، إلى استئناف برامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وقال إن وفد بلده يحث العراق على الامتثال التام لالتزاماته أمام الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ورصده، كما يحث المجتمع الدولي على أن يدرك أنه ليس من الوارد أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة ذلك التهديد. وأضاف أن وفد بلده يرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرًا الفريق التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحث ذلك البلد على التقيد بجميع التزاماته بموجب الإطار المتفق عليه عام ١٩٩٤ والتعاون بصورة كاملة مع مفتشي الوكالة. كما أنه لا بد وأن يتوقف عن تجارته التي ترعزع الاستقرار في تكنولوجيا القذائف والالتزام بالحظر المفروض على إجراء تجارب القذائف التسيارية.

١٩ - واستطرد يقول إن حكومته تؤيد منذ وقت طويل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترحب بتطبيق التكنولوجيات النووية في مجالات التنمية المستدامة مثل الصحة والزراعة والبيئة.

٢٠ - وأضاف أن المملكة المتحدة كانت رائدة في اتخاذ تدابير لتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية إلى أدنى حد واجب على النحو الذي يتفق مع مقتضيات الأمن القومي، وأنها اتخذت عددا من الخطوات الهامة والتي لا رجعة فيها لخفض أسلحتها النووية. وقد صدقت على معاهدة حظر التجارب النووية، وأوقفت إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي. وأوضح أنه بعد أن خفضت المملكة المتحدة أسلحتها النووية إلى منظومة

المعاهدة، كثيرا ما يوصفا كما لو كانا عنصرين مختلفين عن بعضهما البعض، أو كما لو أن منع انتشار الأسلحة النووية يفيد مجموعة من البلدان بينما نزع السلاح النووي يفيد مجموعة أخرى، رغم أن كل منهما يعزز الآخر.

١٦ - ومضى يقول إن المعاهدة حققت ما يقرب من العالمية: فهناك ١٨٧ دولة طرف، من بينهم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن بين البلدان الأربعة التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد، دعا الهند وباكستان إلى العمل معا لخفض مستويات التوتر النووي في المنطقة بالدخول في حوار ثنائي بشأن تدابير بناء الثقة. كما دعا إسرائيل إلى تهدئة مشاعر القلق الدولية بشأن وضعها النووي بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وأخيرا، أعرب عن أمله في أن تعيد كوبا النظر في موقفها من الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وأعاد تأكيد تأييد وفد بلده لإنشاء منطقة يمكن التحقق من خلوها من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٧ - ومضى يقول إن مشاكل منع انتشار الأسلحة النووية أصبحت بصورة ما أكثر حدة عن أي وقت مضى. فالهجمات الإرهابية الأخيرة قد كشفت التهديدات التي يمكن أن ينطوي عليها استخدام أطراف خلاف الدول لأسلحة الدمار الشامل. ولذلك، لا بد من مناقشة اتخاذ تدابير عملية لمنع الإرهاب النووي، كما أن تنفيذ ضوابط صارمة على الصادرات يعد عنصرا رئيسيا في الوصول إلى تلك الأهداف. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ أيضا مع الأسف أن ٥١ من الدول الأطراف لم تعقد بعد اتفاقات ل ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، يجب أيضا إيلاء الأولوية للبروتوكولات الإضافية التي تعزز تلك الاتفاقات.

المكسيك ترى ضرورة إيلاء الأولوية للسعي وراء تحقيق الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء تماما بالالتزامات المعلنة في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة.

٢٤ - ومضى يقول إنه مما يبعث على الإحباط أن الخطوات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة لم يتم تنفيذها بعد. وأوضح أن المكسيك تشارك الآخرين ممن يشعرون بالقلق إزاء تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية وإزاء الاتجاه لتبرير حيازة تلك الأسلحة كجزء من الاستراتيجيات الأمنية الجديدة. وأشار إلى أن عدم حسم مسائل المساءلة فيما يتعلق بالامتثال للمعاهدة والتزاماتها يضعف النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

٢٥ - ومضى يقول إن الإعلانات الصادرة مؤخرا قد عززت من اقتناع المكسيك بوجوب التفاوض على صك دولي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تعلن التزاما قاطعا ألا تكون البادئة باستخدام تلك الأسلحة. وأضاف أن انخفاض عدد الدول التي صدقت على معاهدة حظر التجارب النووية يترك أثرا سلبيا على مجمل نظام نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، يجب تشجيع التوقيع على اتفاقات الضمانات المعززة مع الدول الأطراف والتصديق عليها كوسيلة لتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال مراقبة الأنشطة النووية وزيادة الثقة الدولية في نظام التحقق من تلك الأنشطة.

٢٦ - واستطرد يقول إن اللجنة التحضيرية يجب أن تنظر في التقارير المقدمة من الأطراف بشأن تطبيق المادة السادسة

وحيدة بأدنى حد واجب على النحو الذي يتفق مع مقتضيات الأمن القومي، فإن المجال أصبح محدودا أمامها في اتخاذ خطوات أخرى من جانب واحد. وهي لا تزال تشجع إجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة ويمكن التحقق منها في أعداد الأسلحة النووية في أنحاء العالم. ومن ثم، فإنها ترحب بالدلائل المشجعة التي نتجت عن المحادثات الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في ترسانتيهما النوويتين الهجوميتين، وتأمل أن تأخذ جوانب التفاهم التي تم التوصل إليها شكل اتفاق ثنائي.

٢١ - وأضاف أن وفد بلده يدعو البلدان التي يلزم تصديقها على معاهدة حظر التجارب النووية لكي تدخل حيز النفاذ أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك الهدف. وأشار إلى أن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية يُعد خطوة أخرى نحو تحقيق نزع السلاح النووي، مما يزيد من الثقة الدولية ويكافح انتشار تلك الأسلحة، وقال إن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة في هذا الصدد. وحذر من أنه سيكون أمرا مخيبا للآمال إذا لم يتم إحراز تقدم في ذلك الاتجاه بحلول مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٢ - واحتتم كلمته بقوله إن وفد بلده لا يرى ضرورة للوصول إلى توصيات متفق عليها أو إلى استنتاجات رسمية بشأن القضايا محل المناقشة؛ فالمناقشة المتعمقة ستوفر أساسا صلبا لعملية استعراض المعاهدة.

٢٣ - السيد ألبين (المكسيك): قال إنه بالإضافة إلى التعهد الإيجابي الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بإزالة ترساناتها النووية وبالشروع في اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي، يظل هناك إحساس بمدى إلحاح الحاجة لمنع استخدام المواد والتكنولوجيات النووية في أغراض إجرامية. وقال إن

٣٠ - السيد ثابا (نيبال): قال إنه رغم نجاح مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، الذي توجت أعماله بالاتفاق على الخطوات العملية الـ ١٣ لتحقيق نزع السلاح النووي، فإن من المؤسف أن التقدم كان مفتقداً، وشهد المجتمع الدولي عدداً من الانتكاسات بعد ذلك. فالبعض ما زال ينظر إلى الأسلحة النووية باعتبارها عنصراً هاماً في الحفاظ على الأمن؛ كما أن حالة الجمود الطويلة التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح نتيجة لعدم الاتفاق على بدء مفاوضات بشأن معاهدة خفض المواد الانشطارية وإنشاء لجنة مخصصة تعنى بوضع ترتيبات دولية فعالة، فضلاً عن انخفاض مستوى التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، هي كلها أمور مثبطة للعزم.

٣١ - غير أنه قال إن هناك مع ذلك بعض الدلائل الإيجابية بالنسبة للمستقبل، وإن اتخذ خطوات ثنائية بناءً لمراقبة الأسلحة يمكن أن يسهم في تعزيز الجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح النووي. وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى التي تمتلك تلك القدرة يجب أن تواصل التقييد بالوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية، كما يجب بذل جهود منسقة لإنشاء بلدان جنوب آسيا عن مواصلة جهودها لتطوير أسلحة نووية. وقال إن من المشجع أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية تعقد في إطار عملية الاستعراض المعززة. وأوضح أن نيبال تؤيد تخصيص وقت محدد للنظر في مسألة نزع السلاح النووي وفي القرار المتعلق بالشرق الأوسط، ولإجراء مناقشة شاملة للمسائل الهامة الأخرى، بما فيها الحالة في جنوب آسيا وغيرها من المناطق التي بلغ فيها القلق من انتشار الأسلحة النووية حداً من الخطورة لا يمكن تجاهله.

٣٢ - الأنسة دورانت (جامايكا): أشارت إلى استياء وفدها من التقدم المحدود المحرز بشأن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشأن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وأضاف أنه رغم أن جميع الدول الأطراف مدعوة لتقديم معلومات، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة في الإبلاغ بصورة كاملة عن الخطوات التي اتخذتها لخفض ترساناتها النووية وعن إنجازاتها في مجالات عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي وشفافية هذه العملية ومدى التحقق منها. وقال إن المكسيك تأمل في إحراز تقدم نحو قطع أشواط كمية وكيفية على طريق نزع السلاح النووي.

٢٧ - ومضى يقول إنه لا بد من تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتقوية النظام المنشأ بموجب المعاهدة، وذلك من خلال مساهمات المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني. وقال إن وفد بلده على ثقة من أن مقترحات المنظمات غير الحكومية ستثري الحوار الدائر بشأن القضايا الموضوعية.

٢٨ - وأضاف أن المكسيك تعلق أهمية كبيرة على أنشطة التوعية بتزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وقال إنها تأمل، في هذا الصدد، أن يتضمن التقرير الذي سيقدمه فريق الخبراء إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين توصيات للحكومات ولجميع قطاعات المجتمع لرفع مستوى الوعي في كافة أنحاء العالم بمخاطر الأسلحة النووية وبأهمية تعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

٢٩ - واحتتم كلمته بقوله إن وفد بلده يقدر ويؤيد تماماً الجهود المبذولة للوصول إلى اتفاق بشأن "الجدول الزمني الإرشادي" للدورة الحالية. كما أنه يؤيد قيام الرئيس بإعداد وثيقة تحدد العناصر الرئيسية والمواقف التي اتخذت في المناقشات الموضوعية، وتكون أساساً للمداولات المقبلة.

الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، فهي تعتقد أن تلك الاعتبارات ينبغي ألا تقوض التنمية المستدامة للدول الأخرى.

٣٥ - السيدة موغاكّا (كينيا): قالت إن وفدها يلتزم بتزع السلاح النووي ويؤيد إنشاء لجنة مخصصة لإيماننا منه بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الضمانة الأكثر فعالية ضد الخطر النووي. وذكرت أن من المؤسف عدم إحراز تقدم بالرغم من الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع والذي ينص على وجود التزام بالسعي الصادق من أجل إنهاء المفاوضات المتعلقة بتزع السلاح النووي في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة. وحثت الدول كافة على الوفاء بالتزاماتها من خلال الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن برنامج نزع السلاح النووي بهدف التوصل في وقت مبكر إلى عقد اتفاقية تحظر تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها.

٣٦ - وأضافت قائلة إن كينيا تؤيد الموقف الذي تم التوصل إليه خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والمتعلق بالالتزام بالقضاء على الأسلحة النووية، وترحب بالالتزامات الإقليمية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الشيء الذي يسهم في توطيد الاستقرار الاستراتيجي. ومن جهة أخرى، يسلم وفدها بشواغل دول الشرق الأوسط التي لم تنشئ بعد مثل تلك المناطق، ولا سيما بالنظر إلى الحالة الأمنية المقلقة الراهنة في المنطقة. ويختلف المشهد العالمي اليوم اختلافا تاما عن نظيره في سنة ٢٠٠٠، حيث كان يعتقد أن جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأسلحة النووية بلغت الأوج. وقد أدت الأحداث الأخيرة إلى تلاشي الثقة العالمية، ولا سيما تشجيع مذهب السياسات الدفاعية التي يمكن أن تقود إلى استعمال الأسلحة النووية.

وقالت إنه يتعين النظر في احتمال وصول أشخاص لا ضمير لهم إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في سياق انعدام أي تقدم حقيقي نحو القضاء على الأسلحة النووية. وتشاطر جامايكا القلق من أن العالم يقترب أكثر فأكثر من إمكانية وقوع كارثة نووية.

٣٣ - وأضافت قائلة إن حكومة جامايكا تؤيد تأييدا كاملا معاهدة عدم الانتشار والعمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقضاء على انتشار الأسلحة النووية واستعمالها، مشيرة إلى أنها قد صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويوصف جامايكا دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، فهي تؤيد تأييدا قويا إبقاء منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية خالية من السلاح النووي، كما تؤيد مبادرة تشجيع إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

٣٤ - وأردفت قائلة إن جامايكا ترحب بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ولا سيما اعتماد أنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالنقل المأمون للمواد الإشعاعية. إن إقبال الدول على الإبقاء على تلك المعايير والتسليم بالشواغل الخاصة بالدول الجزرية النامية الصغيرة والدول الساحلية الأخرى، يمثلان اعترافا بمسؤولية المجتمع الدولي عن كفالة الحماية من الأخطار الملازمة لنقل مثل تلك المواد. وإذ يخامر جامايكا قلق عميق إزاء الأخطار التي تتهدد السلامة والبيئة، فهي ترغب في إعادة تأكيد الحاجة إلى تعزيز التدابير والأنظمة الدولية اللازمة لحماية الدول. وحثت المجتمع الدولي على النظر في إنشاء إطار تنظيمي شامل لتعزيز مسؤولية الدولة في الميادين المتعلقة بالكشف والمسؤولية القانونية والتعويض. كما ينبغي للدول التي تقوم بنقل النفايات الخطرة أن تتيح للدول المعنية المعلومات ذات الصلة بالنقل. ورغم تسليم وفدها بحق

كان ذلك من أجل تسخيرها في الأغراض السلمية. فهذه الانتقائية تخلق مشاعر الإحباط وتقوض آفاق الوصول في وقت مبكر إلى تحقيق نزع السلاح النووي العام والشامل. إن الامتثال العالمي للمعاهدة حيوي لفعاليتها، وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظلم بدورها من خلال الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٤٠ - وأردف قائلاً إن الخطر النووي لم يختفِ بانتهاء الحرب الباردة؛ بل إن قوى السيطرة تنتهزه فرصة ليس لخوض غمار سباق جديد نحو التسليح وحسب، وإنما للتهديد صراحة باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول الأخرى. وهكذا أصبحت الأسلحة النووية حالياً خطراً جسيماً يهدد السلم والأمن الدوليين، بعدما كانت بمثابة وسيلة للردع تساعد على تقويم التوازن الاستراتيجي الدولي.

٤١ - وتابع قائلاً إن وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية أعدت مؤخراً تقريراً عن خطط استعمال الأسلحة النووية ضد الاتحاد الروسي والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقدمته إلى كونغرس الولايات المتحدة. وتتوخى الخطط استعمال تلك الأسلحة ضد أهداف بوسعها أن تشن هجمات غير نووية وكذلك رداً على الهجمات العسكرية المباشرة التي تستعمل فيها الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ضد الولايات المتحدة وحلفائها. وأكد مسؤولون كبار بالولايات المتحدة محتويات التقرير ووصفوا مختلف الحالات التي قد تستعمل فيها الأسلحة النووية ضد الدول المعنية.

٤٢ - وواصل قائلاً إن تلك الخطط لا تمثل تهديداً خطيراً لأهداف الأمم المتحدة ومقاصدها فحسب، وإنما تنسف ما ينيف عن ٥٠ عاماً من العمل الرامي إلى تحقيق نزع السلاح. وتبين القرارات ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية

٣٧ - وأردفت قائلة إن قيام أحد الطرفين بإلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يهدد نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح الحالي. وتظن كينيا أن إمعان بعض الدول في استحداث منظومات دفاعية مضادة للقذائف يهدد ببدء سباق جديد من أجل التسليح، إذ أن الدول الأخرى ستصمم على زيادة ترساناتها النووية من أجل تحقيق التوازن. إن الالتزام الجماعي المتعلق بالاستقرار الاستراتيجي ضروري لاستقرار علمية نزع السلاح وتنفيذها تدريجياً. ولذلك فإن كينيا تحث كل الدول الواردة أسمائها في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتي لم تصادق بعد على المعاهدة على التعجيل بإجراءات المصادقة من أجل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وينبغي، في الوقت ذاته، أن تبقى الدول كافة على الوقف الاختياري لتجريب الأسلحة النووية، كما ينبغي أن تعطى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات عدم استعمال تلك الأسلحة ضدها.

٣٨ - السيد عباس (العراق): أكد أن الدورة الحالية تنعقد في مناخ تسعى فيه بعض الدول إلى فرض سيادة قانون القوة على العلاقات الدولية عوضاً عن قوة القانون. ولذلك فإن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تتيح فرصة مهمة لاستعراض الامتثال العام لمعاهدة عدم الانتشار على أساس التقييم الموضوعي للإنجازات المتحققة منذ سنة ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠، وتعيين الميادين التي تحتاج إلى تحسين في المستقبل من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفعاليتها.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن عدم الانتشار النووي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي. ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. ومن المؤسف أن يسمح لبعض الدول الإبقاء على ترساناتها الضخمة من الأسلحة النووية وتطويرها والتهديد باستعمالها، بينما تحرم الدول الأخرى من الحصول على التكنولوجيات النووية حتى ولو

القرارات ذات الصلة والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويأمل بالأخص أن تنضم إسرائيل أخيراً إلى المعاهدة، وتفتح منشآتها في وجه تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفكك مخزونها من أسلحة الدمار الشامل. كما يأمل العراق أن تنفذ أحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بحيث تشكل جهوده في مجال نزع السلاح جزءاً من المسار العام لتحرير المنطقة من تلك الأسلحة.

٤٦ - وتابع قائلاً إن على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ أن يقوم باستعراض حدي وشامل لرفض الكيان الصهيوني إخضاع منشآته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا رفضه نداءات الانضمام إلى المعاهدة. وذكر أن الهجمات الوحشية التي يشنها ذلك الكيان على الشعب الفلسطيني واستهدافه القرى والمدن الفلسطينية تشكل أعمالاً تدخل في صميم إرهاب الدولة وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي انتهاكاً صارخاً، كما تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وهي تقيم الدليل على هشاشة الحالة التي أوجدتها سياسات الاعتداء التي ينتهجها الكيان الصهيوني.

٤٧ - وتابع قائلاً إن العراق يؤيد بيان الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز الذي شدد على أهمية إنشاء لجنة فرعية للنظر في الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لتحقيق نزع السلاح النووي، بالإضافة إلى لجنة فرعية ثانية تتولى إعداد التوصيات وإقامة الآليات الضرورية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

٤٨ - وقال إنه ينبغي تخصيص ما يكفي من الوقت لدراسة المسائل الموضوعية المتعلقة بتنفيذ المعاهدة والقرار المتعلق بالشرق الأوسط. وينبغي أيضاً أن تفي الدول الحائزة

العام ٢٥/٥٦ بء، أن أي استعمال للأسلحة النووية سيشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، وأنه ينبغي لجميع الدول أن تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف في العلاقات الدولية بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك السلمي للأمم في الشؤون الدولية ويكون من شأنها الحيلولة دون استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. كما أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى تقضي بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مناف لقواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الإنساني.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن الولايات المتحدة قد أخفقت أيضاً في الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و٩٨٤ (١٩٩٥)، وذلك بتهديدها باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة لتلك الأسلحة.

٤٤ - ومضى يقول إن من المبادئ الثابتة في القانون الدولي أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل انتهاكاً خطيراً للقواعد المنظمة للعلاقات الدولية وتهديداً للبشرية جمعاء. على أن ذلك هو بالضبط التهديد الذي قررت الولايات المتحدة خلقه من خلال استراتيجيتها القائمة على قوة السيطرة. وقد تُرك السبيل مشرعاً ليس وحسب أمام نشوب حرب نووية، وإنما ترك مشرعاً أيضاً في وجه سباق جديد للتسلح يشمل انتشار المنظومات الدفاعية ضد القذائف التسيارية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد موقف الولايات المتحدة الحاجة الماسة لصك دولي ملزم يقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ريثما يتحقق نزع السلاح العام والشامل.

٤٥ - ثم أضاف يقول إن العراق يتطلع إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لأحكام

إلى تقديم الأدلة الواقعية في وقت ومكان من اختياره تأييدا لادعاءاته بأن العراق يصنع أسلحة الدمار الشامل. والحقيقة أن العراق لا يملك أسلحة الدمار الشامل ولا نية له في حيازتها أو صنعها في المستقبل.

٥٢ - السيد الخسيسخان (منغوليا): قال إن وفده يتفق تماما مع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والقائل بأن القضاء على الأسلحة النووية هو الضمان التام الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالمثل، فإن وفده يؤيد تصميم زعماء العالم في قمة الألفية على القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وأيد الإعراب عن القلق بأنه لم يتم التوصل إلى إحراز تقدم كبير في ذلك الشأن، وحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على توفير ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن عملية الاستعراض المعززة تتسم بأهمية حيوية لتحقيق أهداف وغايات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنه يلزم اتخاذ المزيد من التدابير من أجل تنفيذ الخطوات التي حددها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٥٣ - وأردف قائلا بأن منغوليا تضم صوتها إلى صوت الدول الأخرى التي ترى أنه يجب ضمان شمولية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مطالبة بالانضمام التام إلى المعاهدة. وأعرب عن رغبة وفده في التشديد على ضرورة بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأهمية تعزيز الوقف الاختياري للتجارب النووية، والتعجيل بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥٤ - وأضاف قائلا إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية قد انعقدت في ظل ظروف دولية مقلقة مما عزز الأهمية الحاسمة للكفاح الدولي من أجل تشجيع السلم والأمن عن طريق تقليل أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. ويحظى التعاون

للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة من خلال إجراء مفاوضات للمبادرة بوضع حد لسباق التسلح ووضع جدول زمني لترع الأسلحة.

٤٩ - وأضاف يقول إن أمن الشرق الأوسط، على النحو الذي تشير إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العربي المعقود ببيروت يومي ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، معرض باستمرار للخطر بسبب مخزون أسلحة الدمار الشامل الذي تمتلكه إسرائيل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، فضلا عن رفضها الانضمام للمعاهدة وإحضاع منشآتها للتفتيش الدولي.

٥٠ - وتابع قائلا إن على اللجنة التحضيرية أن تعتمد وثيقة تناول الخطوط الإجمالية لرؤية استشرافية تصدى لأوجه القصور السابقة وتؤكد الحاجة إلى المصادقة العالمية على المعاهدة والشروع في جهد جدي لترع الأسلحة. كما ينبغي للجنة أن تضع آليات لتنفيذ قرار سنة ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وأن تؤكد في الوقت ذاته ضرورة تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

٥١ - وفي إطار حق الرد، أشار إلى أن وفده يرفض بيان ممثل المملكة المتحدة الذي يذكر فيه أن العراق قد استأنف صنع أسلحة الدمار الشامل. وقال إن البيان لا يستند إلى أي حقيقة موضوعية، ومن ثم ينبغي لأعضاء اللجنة أن يحترسوا أشد ما يكون الاحتراس قبل إضفاء المصادقية عليه. فالادعاء ليس خاطئا فحسب، وإنما هو مناقض للحقيقة تماما. فالعراق لا يملك أسلحة للدمار الشامل وفقا لما أكده خبراء لجنة الأمم المتحدة الخاصة السابقة. وقد يكون ممثل المملكة المتحدة قرأ كتاب ومقالات السيد سكوت ريتير، العضو السابق في اللجنة الخاصة، حول ذلك الموضوع. وقال إن وفده يدعو رئيس وزراء المملكة المتحدة، السيد توني بليز،

عن امتنانه لتنظيم الأمم المتحدة لاجتماع إقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ناقش السبل والوسائل الخاصة بتعزيز مركز منغوليا. ولقد تضمن تقرير ساوروو الناجم عن ذلك توصيات حازمة، تشمل احتمال إعداد صك قانوني بين الدول المعنية. وذكر أن منغوليا تعتقد أن جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية قد أفادت كثيرا في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تشجيع نظام عالمي للسلامة النووية عن طريق اتفاقات الضمانات وبروتوكالاتها الإضافية. وأعلن في هذا الصدد أن منغوليا قد وقعت على بروتوكول إضافي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٥٨ - السيد ريباكوف (بيلاروس): قال إن حكومته مقتنعة بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال أهم عنصر من عناصر نظام الأمن في العالم وصلك رئيسي في مجال جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وأن التحديات والحقائق المعاصرة تقتضي مستوى جديدا من تحمل المسؤولية في القرارات الفردية والجماعية التي تتخذها الدول الأطراف في المعاهدة. وأن بيلاروس لم ترفض فرصة امتلاك الأسلحة النووية فحسب بل أسهمت أيضا إسهاما كبيرا في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ تمثل امتثالا صارما لجميع الالتزامات المحددة بموجب المعاهدة والاتفاقات المبرمة أثناء مؤتمري الاستعراض لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠.

٥٩ - وأضاف أن وفده إذ يؤيد الهدف العالمي الرامي إلى القضاء على الأسلحة النووية، فإنه يقر بالحاجة إلى استحداث نهج واقعي ومتوازن لعملية التزع التدرجي للأسلحة، ورحب بجهود الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا المضمار. ومن الضروري إحراز مزيد من التقدم لتقليل الأسلحة النووية الاستراتيجية بغية تحقيق استقرار استراتيجي عالمي. وحث الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تمتلكان أكبر قدر من مخزونات الأسلحة النووية على توقيع

الدولي الوثيق بأهمية كبيرة من أجل زيادة الحماية المادية للمواد النووية ومكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، وتعزيز حماية المرافق النووية في أعمال الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضوابطها المعنية بالصادرات، والحماية المادية المعززة هي من الأمور الحاسمة في مجال منع حصول الدول أو غيرها من الجهات على المواد النووية أو إساءة استخدامها.

٥٥ - وأردف قائلا إنه نظرا لعدم وجود معاهدة للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ينبغي استحداث بديل واقعي ومتوازن من أجل تشجيع السلم والأمن الدوليين. ولذا فإن منغوليا ترحب بالالتزام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتخفيض الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية في السنوات المقبلة عن طريق اتفاق ملزم قانونا.

٥٦ - وقال أيضا إن تحديد مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط، أمر حاسم. وأن منغوليا تكرر الإعراب عن قلقها الشديد بشأن تدهور الأحوال الخطير في تلك المنطقة والإخفاق المستمر في الامتثال لقرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وبالمثل، فإن الامتثال للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أمر أساسي للتوصل إلى حل عادل ودائم يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التعايش بين دولة إسرائيل وفلسطين ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٥٧ - واختتم كلمته قائلا إن منغوليا تسعى جاهدة إلى إضفاء السمة المؤسسية على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي. واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.1/2 وأعرب

خاص لمسألة الإرهاب النووي وحماية المواد النووية، إذ أنه يواجه تحديات جديدة تتهدد الأمن العالمي.

٦٣ - وأردف قائلاً إنه من الهام للغاية الامتثال التام للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وحيث أن أضراراً كبيرة لحقت ببيلاروس بعد حادثة محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل، فإنها ترحب بجهود الأمم المتحدة وفراى البلدان للتخفيف من عواقب الكارثة.

٦٤ - السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية): ذكر بأن عدم انتشار الأسلحة النووية هو عنصر أساسي من عناصر السلام والأمن الدوليين، وذلك نظراً للإمكانيات التدميرية للأسلحة النووية. وأن ظهور جهات أخرى من غير الدول في الساحة الدولية قد لفت الانتباه إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية كسبيل للتخفيف والإرهاب. وأكدت الأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أن الأمن الدولي لا يمكن تجزئته. وذكر أن جميع الدول معرضة لمثل هذه التهديدات والأخطار في عالم تتزايد فيه فرص الحصول على التكنولوجيا.

٦٥ - وأضاف أنه رغم جوانب القصور التي تتسم بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فقد ظلت حجر الأساس لنظام عدم الانتشار الدولي. ويهدف القرار الذي اتخذته الدول الأطراف بتمديدتها إلى أجل غير مسمى إلى تجنب الفوضى النووية وعرقلة السلام والأمن الدوليين. وحيث أن عمليتي استعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ أسفرت عن توفير خارطة طريق لتنفيذ المعاهدة، فينبغي استخدام الدورة الحالية لوضع توصيات لإحراز مزيد من التقدم من أجل تلك الغاية.

٦٦ - وأضاف أن التطورات التي حدثت منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لم تؤد للأسف إلى تيسير تنفيذ

اتفاق ملزم قانوناً بشأن المزيد من التخفيض الدائم للأسلحة النووية الاستراتيجية ووسائل إطلاقها. وأعرب عن رغبة بيلاروس في التشديد على أهمية تحقيق الشمولية عن طريق انضمام الدول ذات المنشآت النووية التي لم توضع تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيد، في هذا الصدد، الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٠ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي تكملة نزع الأسلحة النووية باتخاذ خطوات عملية لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وحيث أن بيلاروس على قناعة من أنه ينبغي تحريم جميع التجارب النووية، فإنها تنتهز الفرصة لإطلاق نداء للدول المتبقية من أجل توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن، وطالب بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضمن مؤتمر نزع السلاح.

٦١ - وأردف قائلاً إن بيلاروس تعرب عن شديد القلق إزاء استعراض الوضع النووي المعلن مؤخراً، والذي يتضمن تطوير أنماط جديدة من الأسلحة النووية. وقد نظر الاستعراض أيضاً في إمكانية الهجوم النووي الوقائي ضد عدد من الدول، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مما خلق سابقة خطيرة.

٦٢ - وأشار إلى أن بيلاروس ترغب، بوصفها طرفاً في اللجنة الاستشارية الدائمة المنشأة بموجب معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، في الإعراب عن قلقها الشديد إزاء قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من تلك المعاهدة. فمثل هذا الرفض للمعاهدة سيؤدي دون شك إلى تطوير أنظمة متقدمة جديدة للأسلحة النووية، وزيادة مخزونات الأسلحة النووية، وإضفاء الصبغة العسكرية على الفضاء الخارجي. وينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اهتمام

الدوليين. ومما يؤسف له أن بعض الأطراف تحت الدول الحائزة للأسلحة النووية على تطوير منظومات دفاعية شاملة وجديدة منتهكة بذلك الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول ألا تدخر وسعا لمكافحة هذه التطورات.

٧٠ - وأردف قائلاً إن أخطر انتكاس في هذا المجال ورد في تقرير التقييم النووي الجديد الذي أعدته وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية. وتدلل العقيدة المذكورة في التقرير على خروج مفاجئ عن الممارسات التقليدية لاستخدام الأسلحة النووية من أجل الردع. وإن السياسة الجديدة التي تنص على استخدام مثل هذه الأسلحة في الأنشطة العملية تتنافى مع روح ونص معاهدة انتشار الأسلحة النووية وستؤدي إلى زيادة التقليل من الشروط الخاصة باستخدام الأسلحة النووية عن طريق السماح باستخدامها في حالة عدم التمكن من تدمير أهداف معينة باستخدام الأسلحة التقليدية، وبالتالي فهي تقوم بتوسيع نطاقها.

٧١ - وأضاف أن هذه العقيدة تشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي وتتنافى مع الضمانات المقدمة في هذا المضمار على أعلى المستويات، بما في ذلك عن طريق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتنتهك هذه العقيدة أيضا أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تطالب بوقف سباق التسلح النووي وبتزع الأسلحة النووية من جانب كل طرف من أطراف المعاهدة وتتنافى مع نداءات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من أجل القضاء التام على الترسانات النووية وتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وعلاوة على ذلك، فهي تتعارض معارضة تامة مع المطالب التي قدمها المجتمع الدولي في شتى المحافل ومع فتوى محكمة العدل الدولية بهذا الشأن.

الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر. وبالفعل أدت بعض الأحداث إلى وضع عقبات كبيرة أمام نزع السلاح. إن إصرار بعض الأطراف على عدم الانضمام إلى المعاهدة ورفض دولة نووية واحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر يثير المخاوف.

٦٧ - وأردف قائلاً إنه لم يتم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وأن سياسات التوسع والعدوان وقتل المدنيين الأبرياء التي تنتهجها إسرائيل لا تعرف حدودا. ولم يتوقف احتلال الأراضي الفلسطينية واعتقال وتخويف النساء والأطفال وقتلهم. وبالمثل تواصل إسرائيل تحدي النداءات الدولية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي للجنة أن تتناول تلك المسألة في الدورة الراهنة حيث أن سياسة إسرائيل تعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر وتتحدى المعاهدة نفسها.

٦٨ - وأضاف أن الإخفاق في إحراز تقدم بشأن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (المعاهدة الثانية) والمفاوضات بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (المعاهدة الثالثة) يبعث كذلك على القلق. إن الافتقار إلى تحقيق تقدم على المستوى العالمي يؤثر على الأمن الإقليمي وعلى تسارع سباق التسلح. وهناك حاجة إلى مواصلة الجهود المبذولة لإبرام اتفاقات من أجل زيادة تخفيض الأسلحة النووية لإعادة هذه العملية إلى مسارها.

٦٩ - وأضاف أن قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستترتب عليه عواقب جسيمة على السلام والأمن

٧٥ - وأضافت أن هناك تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. فمن الناحية الإيجابية، اكتمل نظام التفتيش في إطار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وانتهت في عام ٢٠٠١ فترة السبع سنوات لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية من جانب الدولتين النوويتين الرئيسيتين. ومن جهة أخرى، فإن بعض الدول غير الأعضاء استمرت في تطوير أسلحة نووية. ورغم تلك الصعوبات يجب على جميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها، بحيث تتضمن إحراز تقدم في عملية نزع الأسلحة النووية والمضي في تعزيز مصداقية المعاهدة. وفي هذا الصدد، حثت الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على الانضمام إليها دون تأخير ودون أي شروط.

٧٦ - وأردفت قائلة إن كازاخستان وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، معتقدة بأن ذلك الإجراء سيساعد في تعزيز نظام عدم الانتشار. ولكن، مما يؤسف له أن عددا من البلدان الرئيسية لم يتخذ بعد الإجراءات القانونية المناسبة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشارت إلى أن وفدها يعتقد أن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية كان لها دور حيوي في المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي، وأنها تأسف لكون انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة سيؤدي إلى ظهور تحديات جديدة، بما في ذلك شبح سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأعربت عن أملها في أن يتسنى مع ذلك تطبيق بعض أحكام المعاهدة في المستقبل.

٧٧ - وأضافت قائلة إن إقامة علاقات استراتيجية جديدة بين القوتين النوويتين لا يكفي مواصلة عملية نزع السلاح، بل ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، كهيئة متعددة الأطراف في هذا المجال، أن يشرع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لتكملة أعمال الوكالة الدولية للطاقة

٧٢ - وأضاف أن العقيدة الجديدة لا تشير إلى بداية سباق تسلح جديد وحسب بل توسّع أيضا دور الأسلحة النووية في الصراعات التقليدية وضد الدول غير المحاربة غير الحائزة للأسلحة النووية. وتفترض العقيدة مسبقا إجراء اختبارات نووية جديدة مما يشكل انتهاكا صارخا لالتزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقفها الاختياري لهذه التجارب من جهة واحدة.

٧٣ - واختتم كلمته قائلا إن الاتجاه المتزايد للنيل من الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للأخطار العالمية يبعث على شديد القلق ويقضي إجراء عالميا عاجلا وحازما. وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أساسا لتخفيض الأسلحة النووية بغية القضاء التام عليها وأي خطوة ترمي إلى زيادة استخدام الأسلحة النووية تقوض أهدافها وتنتهك روح المعاهدة ونصها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا موحدا للمحافظة على سلامة المعاهدة، وتضطلع اللجنة التحضيرية بمسؤولية خاصة بشأها في دورتها الحالية.

٧٤ - السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان)، أشارت إلى أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد دلت على ضعف الأمن العالمي، وقالت إن الجهود الرامية إلى منع المنظمات الإرهابية أو الجهات الأخرى من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هي من العناصر الحيوية للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. فثمة حاجة إلى جهود متعددة الأطراف من أجل التصدي للسمة الدولية للأخطار المعاصرة. وقالت إن كازاخستان مقتنعة بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي صك أساسي للجهود الرامية إلى وقف الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية ومعاهدة ل نزع السلاح على السواء.

طريق التعاون ونزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. والواقع أن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي هما الشرطان المسبقان الضروريان للاستقرار على الأمد الطويل في جميع أنحاء العالم؛ وهذا ما جعل وفده يود التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للمقررات التي اتخذها كل من مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبصفة خاصة، ينبغي أن تنفذ الخطوات العملية الـ ١٣ المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، فضلا عن أنه لا يوجد أدنى شك في الطابع العالمي الذي تتسم به المعاهدة.

٨٠ - وأضاف أن حكومته، التي تلتزم بعملية نزع السلاح النووي برمتها وتدرك أن عدم الانتشار يرتبط ارتباطا وثيقا بجوانب نزع السلاح النووي الأخرى، وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تموز/يوليه ٢٠٠١، وتتوقع أن يصدق عليها البرلمان اليوغوسلافي قريبا. ويعد انضمام يوغوسلافيا إلى معاهدة عدم الانتشار، وتوقيعها وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوات هامة نحو ضمان التنفيذ العالمي لهذين الصكين الأساسيين في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وسيكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ إنجازا هاما أيضا في هذا الصدد. وفي حين أن يوغوسلافيا تؤمن بأن يكون العالم خاليا من الأسلحة النووية، فإنها تؤمن أيضا بأن الطاقة النووية ينبغي أن تستخدم للأغراض السلمية في ظل رقابة دولية صارمة. وهي تتمسك في هذا الصدد بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة وتقيم علاقات تعاون مثمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي تعزيز نظام ضمانات الوكالة بغية منع استخدام المواد النووية على نحو غير مأذون به وغير خاضع

الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويلزم، في هذا الصدد، الشروع في مفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وإضفاء الصبغة العسكرية عليه، مما قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وينبغي أن تظل مسألة تعزيز أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موضوعا يحظى بالأولوية في المناقشات التي تجري ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح.

٧٨ - وحيث أن الأمن والاستقرار الإقليميين يتسمان بأهمية بالغة في تحقيق السلام والتنمية العالميين، قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مما يحظى بمزيد من الأهمية في ضوء الحالة الراهنة وأعمال الإرهاب الأخيرة. وذكرت أن كازاخستان متأكدة من أن إنشاء مثل هذه المنطقة في آسيا الوسطى وغيرها من أقاليم العالم سيشكل خطوة هامة صوب تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجيع نزع السلاح العام والكامل. وأضافت أن وفدها يؤيد أيضا جهود الحكومة المنغولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويرى أن من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء نظام فعال للأمن في منطقة آسيا الوسطى على وجه الخصوص وفي آسيا ككل. وأشارت إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون المنشأة حديثا تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، ونظرا للحالة الجغرافية والسياسية الحالية، ترى حكومتها أنه من المهم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لمؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا للنظر في مشكلات الأمن، بما في ذلك الإرهاب النووي.

٧٩ - السيد شاهوفيتش (يوغوسلافيا): قال إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، استنادا لبيان الخلافة الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، أصبحت طرفا في معاهدة عدم الانتشار نظرا لالتزامها بالسلم وبتعزيز الأمن الدولي عن

عدم الانتشار وعملية الاستعراض. كما أنه يقدر المساعدة القيمة المقدمة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

٨٤ - السيد كاباغلي (الأرجنتين): قال إن جميع الوفود عليها أن تعمل سويا على نحو وثيق، مبدية مرونة كبيرة، حتى يمكنها تقرير ما يتعين عليها القيام به لكي تنفذ على أكمل وجه التعهدات التي قطعتها بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويعكس الطابع شبه العالمي لمعاهدة عدم الانتشار الإرادة الجماعية للأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي فيما يتعلق بإقامة عالم خال تماما من الأسلحة النووية. وتتحدث الوثيقة الختامية بوضوح عن رغبتها في تشجيع الانضمام إلى المعاهدة من جانب جميع الدول التي ما زالت خارج هذا الصك. ولن تتحقق تماما أهداف المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ما لم يتم القضاء بالكامل على الأسلحة النووية. وأضاف أن الالتزام الواضح من جانب الدول النووية بالعمل على القضاء على ترساناتها النووية قضاء تاما، وإدراج المبدأ المتعلق بتدابير نزع السلاح النووي، والخطوات العملية الـ ١٣ التي تستهدف نزع السلاح النووي المكرسة في الوثيقة الختامية، تمثل كلها تقدما كبيرا في الاتجاه الصحيح وينبغي التمسك بها دون تحفظ.

٨٥ - ومضى قائلاً إن النظام الدولي لعدم الانتشار النووي مؤلف من مجموعة من الصكوك تتسم بأهمية حيوية. وينبغي أن ينظر إليها ككل لا يتجزأ. ويؤدي تجميع بعضها على البعض الآخر إلى تعريض النظام بأسره للخطر والابتعاد عن التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة.

٨٦ - ونوه إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أبرز أهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الذي تقوم به الضمانات الثنائية والإقليمية في تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة بين البلدان المتجاورة، قائلاً إن الأرجنتين

للرقابة. وقال إن أحد أكبر الشواغل التي تواجه المجتمع الدولي هو إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل؛ وخاصة الأسلحة النووية، في أيدي الجماعات الإرهابية أو الأفراد من الإرهابيين. ولذلك فمن المهم اتخاذ تدابير حاسمة من جانبفرادي البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي لمنع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

٨١ - السيد عبيدوف (أوزبكستان): قال إن دورة اللجنة التحضيرية تُعقد في وقت يتعرض فيه السلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار ذاته للخطر. وقد أبرزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي في مواجهة الانتشار النووي وخطر الإرهاب النووي. وعلى مدى ٣٠ عاما ظلت معاهدة عدم الانتشار أهم صك متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، نظرا لطابعه شبه العالمي.

٨٢ - وأضاف أن أوزبكستان صدقت على المعاهدة خلال العام الأول لاستقلالها، وهي ملتزمة بتنفيذ مادتها السابعة. وقد انضمت أوزبكستان، جنبا إلى جنب مع جارائها تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، إلى الجهود المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقال إن البلدان الخمسة بصدد إعداد اتفاق من أجل تحقيق هذا الغرض، من شأنه أن يجعل آسيا الوسطى خامس منطقة من هذه المناطق في العالم. كما أصبحت أوزبكستان طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وأبرمت بروتوكولا إضافيا لاتفاقها المتعلق بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٣ - وأضاف أن وفده يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في مجال التثقيف المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ويرى أن هذه المبادرات هامة للغاية لتعزيز نظام

والبرازيل لديهما نظام مشترك للمساءلة والرقابة على المواد النووية، أدى على مدى أكثر من عشر سنوات إلى تعميق الثقة المتبادلة بين البلدين وأرسى الأساس لتحقيق تقدم في علاقتهما فيما يتعلق بالمسائل النووية. وقال إنه متأكد من أن أنظمة الضمانات الإقليمية يمكنها القيام بدور في مناطق أخرى من العالم. وقد أنشئت معايير دولية للرقابة على الصادرات النووية بهدف ضمان عدم استخدام الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية. وتقوم أنظمة الرقابة على الصادرات النووية بدور أساسي في منع الانتشار النووي، بينما تشجع في الوقت ذاته التعاون النووي في مجال الاستخدامات السلمية.

٨٩ - وأضاف قائلاً إن وفده الذي يعلق أهمية كبيرة على المعاهدة، ونظامها، وعلى عملية الاستعراض المعززة، يرى أن من الأهمية بمكان أن تحقق الدول الأطراف عضوية عالمية في المعاهدة. إلا أن نبدأ أو استبعاد الدول التي ما زالت خارج نطاق المعاهدة لن يساعد كثيراً أو يسهل تحقيق ذلك الهدف. وينبغي بدلا من ذلك للدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدخل في حوار أمني مع الدول التي ما زالت ترفض الانضمام إلى المعاهدة.

٩٠ - وانتقل إلى موضوع نزع السلاح النووي، فلاحظ أنه في حين تشكل الخطوات العملية الـ ١٣ خطة عمل محمودة وحيوية لنزع السلاح النووي؛ لم يتحقق سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بتنفيذها. إلا أن وفده يرحب بالتقدم المحرز في تخفيض الأسلحة النووية سواء من جانب واحد أو على المستوى الثنائي. ومضى إلى القول إنه على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ القاضية بأن هناك التزاما بالسعي بنية صادقة لاختتام المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع أشكاله في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، فإن معظم الخطوات العملية الـ ١٣ المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لم تنفذ بعد. ومما يدفع إلى الشعور بالإحباط

٨٧ - واستطرد قائلاً إن الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الذي اعترفت به المعاهدة، يشكل أولوية لدى الأرجنتين. فالمعاهدة توفر الإطار المناسب لبناء الثقة والتعاون من أجل تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، موضحا كيف يمكن أن يؤدي تطبيق التكنولوجيا النووية إلى تحسين نوعية حياة الجنس البشري ورفاهه وشرعية التعاون الدولي في هذا الميدان. وينبغي أن يُضطلع بالأنشطة النووية على أساس الشفافية ووفقا لمستويات الأمن النووي والحماية المادية المتفق عليها دوليا أيضا. وهذه المسائل لها أهمية خاصة في ضوء التهديدات التي تثيرها إمكانية القيام بأعمال إرهابية نووية. وتؤيد الأرجنتين، بناء على ذلك، ما قام به مؤخرا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اعتماد تدابير تستهدف تعزيز أنشطة الوكالة بهدف منع تلك التهديدات.

٨٨ - السيد تان (ميانمار): قال إن التغييرات التي حدثت منذ المؤتمر الاستعراضي الناجح لعام ٢٠٠٠ ليست مشجعة. والواقع أن المناخ السياسي الدولي السائد والبيئة الأمنية لا يشجعان كثيرا على تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه الإبقاء على عملية

بصفة خاصة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن أي من التدابير الرامية إلى خفض الحالة التشغيلية للأسلحة النووية وأن العقائد النووية الاستراتيجية لبعض هذه الدول ما زالت تستند إلى حد كبير إلى المبادأة باستخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر نزع السلاح ما زال عاجزاً عن البدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لا تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، وذلك بسبب المواقف المتعنتة للدول الحائزة للأسلحة النووية.

٩١ - واحتتم كلمته قائلاً إن وفده يرى أن الدورات المقبلة للجنة التحضيرية ينبغي أن تخصص بعض الوقت لمعالجة المسألة الفارقة الأهمية المتعلقة بالضمانات الأمنية وأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ ينبغي أن ينشئ هيئة فرعية أو آلية لتناول مسألة الضمانات الأمنية على نحو فعال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.